وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الإفريقية أحمد دراية أدرار
مخبر الدراسات الإفريقية
للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

مداخلة بعنوان

دور الأمن البيئي في تحقيق السلم و التنمية المستديمة بإفريقيا

منطقة الساحل الإفريقي أنموذجا

من إعداد :

أ. جدو فؤاد
أستاذ مساعد ب بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة محمد خيضر بسكرة.

أ. موسي جنان
باحث في العلوم السياسية – جامعة محمد خيضر بسكرة.

مقدمة

تعتبر إفريقيا من بين اغني القارات في العالم من حيث الموارد الطبيعية و البشرية التي تزخر بها بل مازال فيها من الأراضي العذراء الكثير ، كما تتميز بكثافة سكانية و و نسبة خصوبة و يد شابة كبيرة.

لكن من بين المفارقات التي تميز القارة الإفريقية نجد ارتفاع نسبة الفقر و البطالة و تراجع مستويات التنمية و بروز ظواهر كالهجرة السرية و

الحروب و كثرة الأزمات و غيرها و هذا ما دفع المنظمات الدولية إلي تصنيف الدول الإفريقية بالدول الفاشلة.

فبعد نهاية الحرب الباردة برز ما يعرف بالأمن الذي انتقل من مستوى الأمن الدولاتي إلي الأمن الإنساني الذي يراعي جميع الجوانب التي تحقق الاستقرار و التنمية في ظل ما يعرف بمنطق الامننة .

فالمقترب البيئي يعتبر من بين أهم المقتربات التي تحلل واقع التنمية في العالم خاصة الدول الإفريقية و هذا ما نريد الحديث عنه في هذه الورقة البحثية حول واقع الأمن البيئي في تحقيق التنمية من خلال التركيز على منطقة الساحل الإفريقي التي ترتبط بالجزائر حدوديا و سياسيا و اقتصاديا و امنيا و لهذا فالبيئة تعتبر من بين أهم المداخل التي يجب التركيز عليها في بناء السلم بمنطقة الساحل الإفريقي.

و سنتطرق إلي العناصر التالية :

1- معطيات حول منطقة الساحل الإفريقي.
2- مفهوم الأمن البيئي و مشكلات البيئية في الساحل الإفريقي .
3- دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية بمنطقة الساحل الإفريقي.

الخاتمة.

1- معطيات حول منطقة الساحل الإفريقي :

لا بد لنا من تحديد النطاق الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي أي ما هي حدودها و امتداداتها ، فمنطقة الساحل الإفريقي هي الجزء الرابط بين دول شمال إفريقيا و دول إفريقيا الاستوائية فهي على امتداد قطري للقارة الإفريقية من المحيط الأطلسي إلي البحر الأحمر ، فهذه المنطقة تضم العديد من الدول على مساحة كبيرة و شاسعة من موريتانيا – مالي – نيجر- تشاد-السودان ، و عندما نتكلم عن هذه الدول فإننا لا ننسي ارتباطاتها بالدول المجاورة لها كالجزائر و ليبيا و مصر و دول إفريقيا الاستوائية وهناك من يضيف السينغال لهذه المنطقة.

فهي منطقة عبور و ربط بين شمال إفريقيا و دول الإفريقية الاخري و يمكن أن نعطي مؤشرات عن منطقة الساحل الإفريقي بالتركيز على كل دولة و كيف تكون

هذه المؤشرات دافعا حركيا لإحداث ارتدادات في جملة من الحركيات السببية للتهديدات الأمنية التي تمس ليس دول الساحل الإفريقي بل دول القارة الإفريقية ككل ة حتى دول خارج القارة الإفريقية و بالتالي تكون فضاء واسع لحسابات و مصالح لدول أخري.

- **موريتانيا** : نجد هذا البلد الذي عرف تحولات جذرية على مستوى المؤسسات الدستورية و طبيعة النظام السياسي في إطار " التحول الديمقراطي " ، هذه التحولات لم تقتصر على الأداء الاقتصادي بل على جميع المستويات اقتصاديا خاصة في ظل موجات الغلاء في المواد الغذائية عالميا و تحدياتها الداخلية و المتطلبات المتزايدة التي تؤثر بشكل أو بآخر على استقرار هذا البلد إلي جانب الضربات التي تلقاها على يد الجماعات الإرهابية.
- **مالي** : هذا البلد الذي يعاني الكثير من الأزمات و أهمها أزمة الازواد في شمال مالي و المواجهات العسكرية بين الجيش المالي و المتمردين التوارق كلها تجعلها دافعا لعملية أللاستقرار و تزايد التهديدات في المنطقة ، كما تعتبر فضاء لتحرك الجماعات الإرهابية، و المشكلة التي هي على الحدود الجزائرية الجنوبية مع مالي و التي تتمثل أساسا في سيطرة الحركات الإرهابية على شمال مالي و الاتجاه الدولي الرامي الآن إلي مرحلة التدخل العسكري في المنطقة و الحسابات التي تقوم بها القوى الكبرى [1].
- **النيجر** : هذا البلد الذي يحتوى على أهم الاحتياطات الخاصة باليورانيوم و ما تشكله من أهم أهمية حيوية و هذا ما يعتبر من مطالب التوارق لتقاسم ثروات المنطقة بالإضافة إلي ارتفاع نسبة الفقر في النيجر.
- **التشاد** : يعيش أكثر من 60 % من سكانه تحت خط الفقر مع خط موازي لموجة المواجهات و الأزمات بين المتمردين و الحكومة و المصالح الفرنسية مع بروز مؤشرات حول وجود البترول في المنطقة.
- **السودان**: للسودان خصوصية لكثرة الصراعات فيه خاصة أزمة دارفور الذي أصبح المشهد الأول الذي أصبح يشكل بوتقة للانصهار الصراعات الداخلية و الحسابات الخارجية و تحديا جديدا لمرحلة ما بعد انفصال شمال سودان عن جنوبه.

فنجد أن لكل بلد له جملة من المشاكل يشترك فيها مع الآخر من حيث المشاكل و طبيعة الأزمات و هذا ما هو إلا امتداد لطبيعة المنطقة جغرافيا بالإضافة إلي التنوع ألاثني و القبلي و العرقي و غياب معني الحقيقي للدولة ، فلا يخفي شاسعة المنطقة ذات طبيعة صحراوية التي تجعل منها فضاء مفتوحا لكل التحركات يصعب التحكم فيها مقارنة بإمكانيات هذه الدول.

---

[1] امحند برقوق ، مفاهيم في العلاقات الدولية ، دراسات غير منشور، الجزائر ، 2009 ، ص 11

2- مفهوم الأمن البيئي و المشكلات البيئية في الساحل الإفريقي :

لا بد لنا في البداية الحديث عن مفهوم الأمن البيئي ، أين قدم الكثير من التفسيرات و المفاهيم في إطار مقاربة تخص تخصص معين و هناك من أعطى له تعريف شامل و هذا ما نريد تقديمه في هذا الإطار.

كان الأمن البيئي وما زال هاجس المجتمعات البشرية منذ قديم الزمن، ويمكن تعريف مفهوم الأمن البيئي على أنه (حماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والانقراض والنقص الناجم من المخاطر والملوثات والجرائم المتعمدة التي ترتكب في حق تنمية المصادر والموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي).[2]

و يجب علينا قبل الدخول في شرح هذا المفهوم الأمن البيئي سنتطرق إلي تفكيك المصطلح إلي البيئة و كذا علاقتها و تأثيرها بالأمن و خاصة الأمن الدولي و الإقليمي في إطار دراستنا هذه.

أول من صاغ كلمة ايكولوجيا العالم هنري ثرو (H.othoreaux) عام 1858 ولكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها... أما العالم الألماني ارنست هيجل Ernest Heechel فقد وضع كلمة ايكولوجي (Ecologie)، وفي سنة 1866م. عرفت أهدافها بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه، وترجمت إلى اللغة العربية بعبارة علم البيئة[3].

---

[2] سليمان المشعل ، الأمن البيئي العالمي ، جامعة نايف للدراسات الأمنية ، السعودية ، 2011 ، ص 5

[3] فائق حسن جاسم ، البيئة و الأمن الدولي ،مجلة السياسة العالمية ، مصر ، 2011 ،ص 53

نجد أن بعض الباحثين عرفها بأنها (مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تحدد نظام مجموعة ايكولوجية مترابطة) . وفي نفس هذا الاتجاه عرفها مؤتمرا ستكهولم عام 1972 ومؤتمر تبليسي 1978 (بأنها مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى).[4]

و هناك من يعرف البيئة كعلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها، وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن أيضاَ دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ (الحرارة، الرطوبة، الإشعاعات، غازات المياه والهواء) والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء."[5]

الأمن البيئي مفهوم جديد استحدث في فترة التسعينات من قبل دول الشمال المتقدم مثل الولايات المتحدة، والدول الاسكندينافية، في حين أن العديد من دول الجنوب لم تضع بعد مفهوماً محدداً للأمن البيئي، حيث تحاول دولهم حاليا، استحداث مفهوم الأمن البيئي. فالصين مثلا تعتمد الأمن البيئي تحت مظلة حماية البيئة.

كذلك الحال مع المنظمات الدولية والهيئات التابعة للأمم المتحدة حيث لم تتبنّ بعد مفهوماً محدد للأمن البيئي، حتى عام 1994 حيث أشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إشارة مختصرة في التقرير السنوي حول التطور الإنساني في الصفحة (28) أشار إلى أن مشاكل البيئة التي تواجهها الأقطار هي مزيج من التدهور المحلي والعالمي.... وأكد على انه من الصعب المحافظة على الأمن الدولي دون تحقيق الأمن البيئي.[6]

و يمكن أن نلخص أهم المشكلات البيئية في منطقة الساحل الإفريقي كما يلي :

1- **التصحر** الذي يعتبر أهم تهديد في منطقة الساحل الإفريقي لاعتبارات عديدة منها طبيعة المنطقة في حد ذاتها أي أنها منطقة صحراوية بطبعها و تسمي بالصحراء الكبرى على امتداد مساحة تزيد عن مليون و نصف كم مربع.

2- نتائج التصحر منها **الجفاف** الذي يضرب منطقة الساحل الإفريقي خاصة المناطق الشمالية لمالي و النيجر و تشاد و الجنوبية للجزائر و موريتانيا و هذا ما جعل حركة التنمية معطلة إن لم نقل أنها غائبة تماما خاصة في قطاعي الزراعة و الصناعة و بتالي تهديد المناطق بالنزوح و التصارع حول الموارد المائية و الغذائية في المنطقة و هذا ما انعكس في تهديد أخر ألا و هو الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي.

3- **الاحتباس الحراري** هذا المتغير الدولي و ليس إقليمي يعتبر احد مسببات المشاكل البيئية في المنطقة لان ارتفاع درجات الحرارة ساهم

---

[4] نفس المرجع.

[5] زكريا يحي ، البيئة و مشاكلها ، جامعة ام قري ، مكة ، 2008 ، ص 2

[6] فائق حسن جاسم ، مرجع سابق ، ص 60

في جعل هذه المنطقة اقل كثافة في العالم من حيث السكان إلي جانب غياب نسيج غابي يمكنه أن يخلق مناخا لطيفا.

4- **النفايات السامة** تقدم العديد من التقارير العالمية خاصة منظمة السلام الأخضر بان هناك نشاط كثيف للشركات الأجنبية في منطقة الصحراء الكبرى تعمل على رمي النفايات السامة بالمنطقة خاصة في النيجر وهذا ينعكس على المدى الطويل على صحة الإنسان كالتشوهات و الأمراض الوراثية .

5- **مخلفات الحروب في المنطقة** تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة ذات طبيعة صراعية فشهدت حروب عديدة سواء في شمال مالي أو ما حدث في ليبيا أو في تشاد و هذه الحروب تخلف الكثير من الضحايا و كذا أسلحة ذات طبيعة خطرة و أحيانا مجهولة المصدر مما يؤثر على صحة الإنسان بهذه المنطقة بشكل عام.

6- **انتشار الأمراض و الأوبئة** تمتاز منطقة الساحل الإفريقي بانتشار كبير للأمراض المعدية بدرجة أولي خاصة الملاريا فالجزائر شهدت خلال 2012 بولاية تمنراست حوالي 500 حالة [7] و هذا رقم قليل مقارنة بالأرقام المقدمة في كل من مالي أين تتجاوز 10 ألاف حالة سنويا و يموت جراء هذا المرض 3500 شخص سنويا في مالي، و هذه الأرقام تعبر عن حقيقة الأمراض التي تهدد المنطقة بالإضافة إلي نقص التغذية التي تخلف أمراض عديدة و السيدا و الأمر لا يقتصر على الإنسان بل تمتد الأمراض أيضا إلي الثروة الحيوانية حيث تهددها أمراض عديدة و فتاكة.

7- **ظاهرة الجراد** هذه الظاهرة التي عرفت انتشارا و بشكل دوري في منطقة الساحل الإفريقي خاصة في شمال مالي و نيجر و موريتانيا أين تنتشر بعدها إلي مناطق مجاورة كالجزائر و ليبيا و الجراد خطر على البيئة لأنه يستنزف الغطاء الأخضر و بالتالي الموارد الرئيسية للإنسان.

[7] أرقام وزارة الصحة و السكان ، التقرير السنوي حول الأمراض المعدية ، ديسمبر 2012

3- دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية بمنطقة الساحل الإفريقي:

اعتبرت التنمية مدخلا أساسيا في تحقيق التقدم و الاستقرار على جميع مستوياته ، فمفهوم التنمية عرفا تطورا عبر مختلف الأزمنة فالتنمية ليست ظاهرة منفصلة بل هي ظاهرة مرتبطة زمنيا حيث بدأت بالتنمية الاقتصادية و بعدها التنمية البشرية فالتنمية المستدامة وصولا للتنمية الشاملة أو الواسعة أو المركبة.

فالمشاكل التي ظهرت في منطقة الساحل الإفريقي أسبابها عديدة و متنوعة لكن البعد البيئي في المنطقة لعب دورا مهما في تحول المنطقة إلي بؤرة حروب و عدم استقرار فمحددات الأمن البيئي أصبحت ضرورة لتحقيق التنمية في المنطقة و بتالي تعزيز السلم و الاستقرار بها.

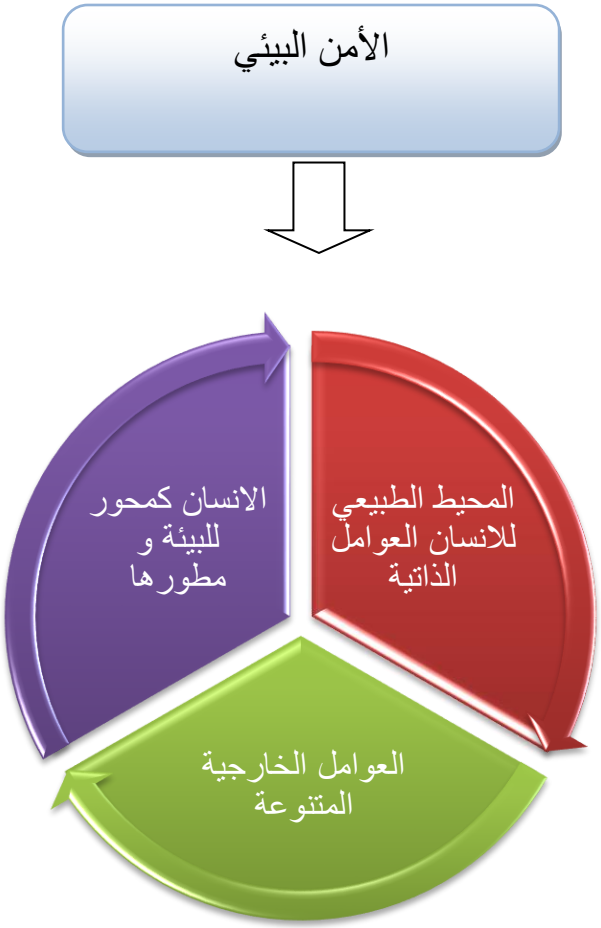

تقوم التنمية وفق مقاربة الامن البيئي على ما يلي :

1- تعزيز دور المنظمات الدولية و الاقليمية .

الخاتمة

الأمن البيئي ليس مفهوما مجردا بل هي تقاطع لمجموعة من المفاهيم التي ترتبط مع بعضها البعض عبر الإنسان المشكل للوحدة الرئيسية للتنمية ، فالبيئة لم تعد إطار منفردا يعتني فقط بالمحيط بل أصبح مرتبطا بالدرجة الأولي بالأمن الإنساني ككل .